

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

الصناعات الغذائية

تقرير

مراقب الحسابات

على القوائم المالية

لشركة الدلتا للسكر في ٢٠١٨/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي شركة الدلتا للسكر (ش.م.م)

التقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الدلتا للسكر ((شركة مساهمة مصرية)) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية والمتمثلة في الميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، والإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا واضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم عرضا عادلا واضحا خاليا من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في

مراقب

القوائم المالية ، وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتقييم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعنت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

وقد أسفرت عملية المراجعة عن الملاحظات الآتية :-

- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠١٨/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وعلى مسؤوليتها وتحت إشرافنا الاختباري وقامت الشركة بمطابقة نتائجه على السجلات كما تم حساب الإهلاك وفقا للمعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تلاحظ ما يلي :-

• قامت الشركة بإضافة محمص المراحل البالغ تكلفته نحو ٢,١٤٩ مليون جنيه إلى ح/ الأصول الثابتة في ٢٠١٨/١/١ والذي استمر في حساب مخزن المشروعات منذ ٢٠١٢ ولم تقوم الشركة بدراسة مدى اضمحلال هذا الأصل في ضوء عدم وجود استخدام حالي أو متوقع له وبما يتفق مع ما تقتضيه الفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) الخاص باضمحلال الأصول الثابتة.
يتعين دراسة ما سبق واتخاذ اللازم والإفادة

- بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ١٤,٥٠٣ مليون جنيه تلاحظ بشأنه ما يلي :-

• نحو مبلغ ٩٢٣,١٧١ ألف جنيه تحت مسمى زيادة كفاءة وحدة التكرير بالخط الثاني والمتوقف العمل بها منذ بداية عام ٢٠١٧ و قد تبين أنه يخص مصروفات من مخزون قطع الغيار والمواد والمهمات بغرض الصيانة العادية خلال المدة من ٢٠١٧/٨/٢٢ حتى ٢٠١٧/١٢/٣٠.

يتعين استبعاد هذا المبلغ من حساب المشروعات تحت التنفيذ وتحميل مصروفات به.

محمد

- نحو مبلغ ٤٦١,٦٦٥ ألف جنيه تحت مسمى مخزن المشروعات تبين أنه يمثل أرصدة مرحلة لقطع غيار ومهمات متنوعة تخص عمرات جسيمة تم صرف النظر عنها. مما يتعين معه تغذية هذه القيمة لحساب المخزون السلعي ودراسة مدى اضمحلالها.
- تم جرد المخزون في ٢٠١٨/١٢/٣١ ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري وفي ضوء الإمكانيات المتاحة وقد تم تقييم المخزون طبقاً للأسس المتبعة في الأحوال السابقة وقد تبين الآتي :-
- بلغ رصيد حساب المخزون السلعي في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ١٠١٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنه الآتي :

- بلغت كمية مخزون آخر السنة من السكر نحو ١٢٧٨٥٢ طن قيمتها نحو ٨٦٥ مليون جنيه وتتضمن هذه الكمية ٢٠٨٣,٣ طن بقيمه ١٢,٢ مليون جنيه من رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١ يكشف تقييم مخزون إنتاج تلم سكر آخر السنة ولم نقف علي عدي صلاحيتها للبيع في ضوء السياسة المتبعة للصرف وهي المنتج أولاً يصرف أولاً ، كما يوجد نحو ٥٠٠ طن سكر عوارية قيمتها نحو ٣,٣٤ مليون جنيه من المخزون سيعاد إدايته طبقاً لإفادة إدارة المنتجات .
- تم الأخذ بالأرصدة الدفترية لمخزون الإنتاج التام من السكر الأبيض البالغ ١٢٧٨٥٢ طناً وبتكلفة قدرها نحو ٨٦٥ مليون جنيه نتعذر جرده فعلياً حيث درجت الشركة على عدم استخدام أجهزة القياس لجرد هذه الأصناف.
- أثبتت لجنة الجرد الأرصدة الدفترية للأصناف، الحجر الجيري ، الفحم ، وحمض ٢٢% كأرصدة جرد فعلي لهذه الأصناف وبكميات ١٣١,١٩ طن ، ٢٢٢٥ طن ، ٤,٨٥٠ طن على التوالي وذلك لعدم توافر وسائل قياس مناسبة لها .
- اشتمل المخزون على أصناف راكدة وأخري منتهية الصلاحية بلغ ما أمكن حصره ما قيمته منها نحو ١٩٩ ألف جنيه .

مدير

يتعين تحديد النسب المسموح بها لفقد المخزون من الناتج من سكر العوارية وتوفير الأجهزة القياسية والمساحية وأجهزة القياس الأخرى حتى يمكن تحقيق الأرصدة الفعلية لهذه الأصناف ومدى الاستفادة الاقتصادية بالنسبة للأصناف الراكدة ومنتهاية الصلاحية واثر ذلك على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة.

- بلغت تكاليف الإنتاج عام ٢٠١٨ نحو ٢٠٢٠ مليون جنيه ، تبين بشأنها الآتي :

١- تضمنت تكلفة إنتاج السكر نحو ٣٩,٢٩٢ مليون جنيه والتي لا تعد من تكاليف الإنتاج

طبقاً للفقرة رقم (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) .

٢- بلغت التكاليف الفعلية من إنتاج العلف بلغت نحو ١٨٤ مليون جنيه بزيادة قدرها

نحو ٥٩ مليون جنيه عن التكلفة المحسوبة والبالغة نحو ١٢٥ مليون جنيه بنسبة ٦% من

اجمالي التكاليف وهو الأساس المتبع لمعرفة الشركة في احتساب تكلفة إنتاج العلف.

يتعين إعادة احتساب تكلفة المنتجات (سكر - العلف) مع مراعاة اثر ذلك على تقييم

مخزون آخر المدة .

- قامت الشركة بإرسال مصادقات لبعض الموردين وتحت إشرافنا ولم يرد لنا ردود على تلك

المصادقات حتى تاريخ الفحص ٢٠١٩/٢/٢٥ .

- بلغ رصيد حسابات المدينون وحسابات المدينة الأخرى بالصفحة في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو مبلغ

٢٨٩,١٩٦ مليون جنيه تلاحظ بشأنها مايلي :-

• مازال حساب المدينون يتضمن مبلغ ١,١٨٦ مليون جنيه متوقفا منذ سنوات يمثل قيمة

الأقساط المسددة لشركة المتحدة للعبوات (جمعية الإسكان) تحت حساب شراء أراضي بناء

عمارات لإسكان العاملين بالشركة منذ سنوات

يتعين اتخاذ اللازم نحو ما سبق حفاظا على حقوق الشركة لدى الغير.

• نحو ٩ مليون جنيه نصيب الشركة في أرباح شركة النوبارية للسكر عن السنة المالية

المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ لم يتم تحصيلها .

يتعين سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى الغير .

محمد

• تضمن حساب المدينين نحو ٣٤٤ ألف جنيه تم ربطها على بعض العاملين تحت مسمى ضمانات توريد بنجر (حساب التلقيات ضمن العهد تحت التحصيل) منها نحو ٢٦٩ ألف جنيه مستحقة على ملاحظين زراعيين لم يتم توريد البنجر محل ضمانتهم وبعضهم ترك العمل لدى الشركة .

الامر يتطلب الدراسة القانونية لهذه المديونية والعمل على تحصيلها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

• تضمن حساب الموردين رصيد مدين بمبلغ ٦٤ ألف جنيه (رصيد مدين) قيمة فروق أوزان توريدات ورنبت من شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ .

يتعين إجراء المطابقة مع الشركة المذكورة مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ماتسفر عنه المطابقة .

• بلغ رصيد البنوك الدائنة (السحب على المكشوف) نحو ٥٣١ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٣١٧ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما ارتفعت القوائد والمصروفات التمويلية المدينة نحو ١٩٣ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل نحو ٦٧ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بفارق فترة ١٢٦ مليون جنيه ما تحمته الشركة من اثر هذا الارتفاع.

يتعين العمل نحو تحسين الهيكل التمويلي للشركة وكذا موقف السيولة لسداد مستحقاتها لدى الغير فضلا على تأثيرها على نتائج أعمال الشركة .

تضمن حساب دائر التوزيعات في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣١٣,١٩ ألف جنيه يخص نصيب العاملين في الأرباح تتمثل في نحو ٦٨ ألف جنيه ((من سنوات سابقة)) والباقي يخص توزيعات عن عام ٢٠١٧ .

يتعين اتخاذ اللازم والتصرف في هذا المبلغ في ضوء أحكام القانون.

مازالت الشركة لم تقم بتطبيق المادة رقم (٥٦) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي تقضى بانسقطاع ٢٠% من المنبع للمبالغ التي تدفع للأشخاص غير المقيمين (أجور الخبراء) وان تقوم بتوريدها لمصلحة الضرائب حيث بلغ ما أمكن حصره من هذه الأجور نحو ١٢١,٢٣٤ ألف يورو يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه منعا لتحمل الشركة لتلك الضريبة وغرامات

تأخير لها عند إجراء الفحص الضريبي لهذه السنوات .

محمد

- تضمنت الاحتياطات والبالغه نحو ٣٢٦.٩٤٦ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ المبالغ الآتية
تلاحظ بشأنها مايلي :-

- أ- مبلغ ٨٠ مليون جنيه تحت مسمى احتياطات تجديدات مكون منذ عدة سنوات .
- ب- مبلغ ٧.٤٧٨ مليون جنيه احتياطي رأسمالي غير متضمن قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة خلال عام ٢٠١٨ والبالغه نحو ٣١٧.٩٣٩ ألف جنيه
وتشير في هذا الصدد أن النظام الأساسي للشركة وتعديلاته لم ينص على تكوين الاحتياطات (الرأسمالي ، والتجديدات) في المادة ١/٥٢ من النظام الأساسي .
بتعين اتخاذ اللازم في ضوء أحكام النظام الأساسي للشركة .

- قامت الشركة بتخفيض حساب الأرباح المرحلة بمبلغ ٢٤.١٧٨ مليون جنيه مقابل حساب هيئة السلع التموينية ضمن حسابات العملاء (حساب صندوق موازنة أسعار السكر) حيث يمثل الفرق بين ما احتسبتها الشركة وبين ما احتسبتها هيئة السلع التموينية فيما يخص المساهمة في صندوق موازنة أسعار السكر وذلك طبقا لقرار مجلس الإدارة في ٢٠١٨/٥/٢ .
بتعين العرض على الجمعية العامة للشركة وإقرار ما أتخذ بشأن ذلك .

- المخصصات نظاهرة بقائمة المركز المالي كافية لمواجهة الالتزامات المحتملة في تاريخ المركز المالي .

- ضم تشكيل مجلس الإدارة أكثر من عضو منتدب بالمخالفة لما ورد بالنظام الأساسي للشركة والذي ينص في مادته رقم (٢٣) أن يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه عضوا واحدا لتقييم بأعمال العضو المنتدب ترشحه شركة السكر والصناعات التكاملية تحت مسمى العضو المنتدب للشركة .

بتعين اتخاذ اللازم في ضوء أحكام النظام الأساسي للشركة والإفادة .

الرأي

وفيما عدا تأثير ما تقدم فمن رأينا إن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

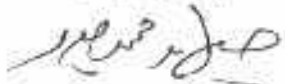
محمد

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- تمسك الشركة بحسابات مالية من منظمة تتضمن كل مناص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصى بتطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ماهو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر
تحريراً في ٣/٣/٢٠١٩

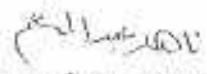
مدير عام

نائب مدير الإدارة

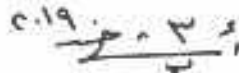

(جبران محمد بدر)

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

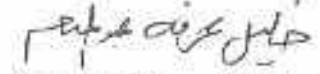

(محاسب/ ناهد عبد المنعم عبده)

وكيل وزارة نائب أول مدير الإدارة


(محاسب/ اشرف محمد عبد الحليم)

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة


(محاسب/ خليل عرفة عبد المنعم)

وكيل وزارة نائب أول مدير الإدارة


(محاسب/ محمد سيد راغب)

استاذة بكثور

هشام أحمد حسبو

استاذة المحاسبة والمراجعة بجامعة عين شمس
رئيس الجمعية العلمية المحاسبية والنظم والمراجعة
مفتو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو المجلس القومية المتخصصة

تقرير مراقب الحسابات

إلى سادة مساهمي شركة الدلتا للسكر

راجعنا القوائم المالية لشركة الدلتا للسكر ' شركة مساهمة مصرية ' والتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، وكذا قوائم الدخل المنفردة والدخل الشامل المنفردة والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ ، ومخلصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الأيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تقييم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش والخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات:

نحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء أحكام القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والايضاحات عن القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ويعمل إجراءات تقييم الخطر تلك يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتقييم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة .

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية، وأنها ترى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى:

ومن رأينا فإن القوائم المالية لشركة اذنتا للسكر تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد الأصول الثابتة والمخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بنفاثر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالنفاثر.

مراقب الحسابات



أ.د. هشام أحمد حسبو

القاهرة في: ٢٠١٩/٠٢/٢٦

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

رئيس الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة

